الأمم المتحدة
S/2011/124
مجلس الأمن
Distr.: General
11 March 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرّخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرّخة ٣ آذار/مارس ٢٠١١ التي تلقّيتها من نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، كلاوديو بيسونيرو، والتي يحيل بها التقرير الفصلي عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

180311 180311 11-26086 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرّخة ٣ آذار/مارس ٢٠١١ موجّهة إلى الأمين العام من نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٩٤٣ (٢٠١٠)، أرفق طيّه تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطّي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر الضميمة). وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) كلاوديو **بيسونيرو**

ضميمة

التقرير الفصلي المقدّم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - وفقا لما يقتضيه قرارا مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٩٤٣ (٢٠١٠) بإبلاغ الأمم المتحدة عن التقدم الذي تحرزه بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يغطي هذا التقرير الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، بلغ مجموع قوام القوة الدولية ٩٨٣ ١٣١ فرداً من ٢٨ دولة عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي و ٢٠ دولة من الدول غير الأعضاء فيها. ولم تُضف أي دولة جديدة منذ التقرير الأخير.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية مساعدة حكومة أفغانستان وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بلغ مجموع الخسائر البشرية في صفوف القوة ٣٤٧ ١ فردا، منهم ١١٤ قتيلاً سقطوا أثناء العمليات، و ٢٢٢ ١ جريحاً أصيبوا أثناء العمليات، بالإضافة إلى ١١ حالة وفاة غير متصلة بالمعارك.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، واصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية الاضطلاع بعملياتها بوتيرة عالية وحققت مكاسب أمنية واعدة في مختلف أنحاء أفغانستان. وتذكر قوة المساعدة الأمنية الدولية في التقييم الذي أجرته بأنها أوقفت حركة المتمردين على نطاق واسع، بل إنها عكست اتجاهها في بعض المناطق الرئيسية. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية التي جرت مؤخراً على صعيد البلد أن الأفغان يشعرون براحة أكبر عند خروجهم من قراهم وأحيائهم خلال النهار. غير أن الفساد في أفغانستان[(١)] يهدد بشدة نجاح البعثة وما يحرز من تقدم في جميع القطاعات. ورغم أن قوات الأمن الوطني الأفغانية لا تزال تواجه تحديا في تناقص عدد أفرادها والنقص في المهارات القيادية في صفوفها، فإن وتيرة النمو الذي حققته كانت أسرع من الجدول الزمني المقرر، وذلك مع استمرار الاتجاهات الإيجابية على صعيد التجنيد. وإن منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، إذ تركزان على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تمكين

(١) بحسب التصنيف الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية للدول من حيث مؤشر تصورات الفساد فيها لعام ٢٠١٠، حلّت أفغانستان في المركز ١٧٦ من أصل ١٧٨ بلدا على صعيد العالم.

أفغانستان من الاعتماد على الذات وتحقيق الاستدامة في المدى القريب للغاية، فإنهما تدعوان الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى دعم هذه البعثة الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة وذلك من خلال توفير المدربين والموجهين لقوات الأمن الوطني الأفغانية وكذلك لقطاعي الإدارة والتنمية المدنيين.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بالفترة المشمولة بهذا التقرير إلى النقاط التالية:

(أ) في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عُقد الاجتماع الأول للمجلس الانتقالي المشترك بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن في عملية الانتقال ووضع صيغة نهائية لبرنامج الفترة المقبلة. ووافق المجلس، برئاسة الدكتور أشرف غني، على إجراء تقييم مشترك؛ ووضع مبادئ توجيهية لتطور أفرقة إعادة إعمار المقاطعات، وإنجاز أول تقييم مشترك لمدى استعداد المقاطعات لعملية الانتقال بنهاية شباط/فبراير ٢٠١١ وتقديم توصيات للمناطق التي قد تكون مهيأة لبدء عملية الانتقال في عام ٢٠١١.

(ب) وفي اجتماع قمة لشبونة التي عُقدت يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وافق رؤساء الدول والحكومات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي/القوة الدولية للمساعدة الأمنية على الدخول، جنبا إلى جنب مع حكومة أفغانستان، في مرحلة جديدة من الجهود المشتركة التي تساعد على تهيئة الظروف لعملية انتقال لا رجعة فيها إلى مرحلة تتحمل خلالها السلطات الأفغانية مسؤولية قطاع الأمن وتتولى قيادته بشكل كامل. وأكدوا مجددا دعمهم لهدف الرئيس كرزاي المتمثل في أن تقوم قوات الأمن الوطني الأفغانية بقيادة وتنفيذ العمليات الأمنية في جميع المقاطعات بنهاية عام ٢٠١٤. وأعلنوا أيضا عن وجود شراكة طويلة الأمد بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي تدلّ على أن التزام الحلف إزاء أفغانستان سوف يستمر إلى ما بعد انتهاء البعثة الحالية للقوة الدولية، ويُتوخى من هذه الشراكة أن تكون متسقة مع الجهود الدولية الأوسع نطاقا التي تبذل بقيادة الأمم المتحدة.

(ج) وفي ٦-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ترأس الرئيس السابق ربّاني (رئيس المجلس الأعلى للسلام) والوزير ستانكزاي (مدير المجالس العليا للسلام) المؤتمر الإقليمي الأول لإعادة الإدماج في قندهار، من أجل تشجيع حكام المقاطعات على بذل الجهود في مجال إعادة الإدماج وتوليد المزيد من الزخم في هذا الإطار. وأعقب هذه المناسبة عقد مؤتمرات إضافية في مناطق أخرى أيدت مجالس إعادة الإدماج في محاولة لدعم إنشائها في جميع أنحاء البلد. وستستمر القوة الدولية في دعم مواصلة تطوير برنامج إعادة الإدماج وتنفيذه.

(د) وافتتح الرئيس كرزاي الجمعية الوطنية الأفغانية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعد أن حلّ الخلافات الرئيسية في الأيام التي سبقت هذه المناسبة. وجرى الافتتاح بمشاركة واسعة من المجتمع الدولي، وقد حالت العمليات الأمنية التي نُفذت بقيادة أفغانية دون وقوع أي حوادث أمنية كبرى.

الحالة الأمنية

٤ - خلال هذه الفترة المشمولة بهذا التقرير، تحققت مكاسب أمنية كبيرة، لا سيما في جنوب أفغانستان، المعقل التاريخي للمتمردين. وتم بنجاح تثبيت المكاسب السابقة، كتلك التي تحققت في العاصمة الأفغانية. وواصلت عمليات قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية تكثيف الضغط على شبكات المتمردين على مدى الأشهر القليلة الماضية عبر الاضطلاع بعمليات أمنية أوسع نطاقاً وأشد تركيزا. ولا يزال الحد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين يمثل أولوية أساسية لدى البعثة، وما انفك التركيز على هذه الأولوية يؤتي ثماره، حيث أن عدد الخسائر البشرية نتيجة عمليات القوة الدولية مستمر في التناقص عاماً بعد عام. وقد تقلصت مجالات التنقل لدى المتمردين وقدراتهم اللوجستية ومدى قيادتهم وسيطرتهم. غير أن البيئة الأمنية الأفغانية لا تزال معقدة، حيث أن حركة التمرد التي تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف لا تزال تحتفظ بقدرتها على مهاجمة حكومة أفغانستان وقوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولا يزال هناك العديد من العوامل الإقليمية والمحلية التي تؤدي إلى استمرار التمرد وتعرقل التنفيذ الفعال لعمليات مكافحة التمرد. وما دام المتمردون قادرين على اللجوء إلى ملاذات آمنة خارجية والاستفادة من شبكات الدعم، فمن المرجح أن يحتفظوا بقدرٍ من حرية التنقل، لا سيما في المناطق الريفية التي يقل فيها وجود قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولا يزال الهدف الاستراتيجي لحركة التمرد كما هو: الاستمرار من أجل البقاء بديلا لحكومة كابول وإلحاق خسائر كبيرة بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل تقويض التأييد الدولي للبعثة وإرغام القوات الأجنبية على الانسحاب من أفغانستان قبل انتهاء البعثة.

٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن وصف الحالة الأمنية على النحو التالي:

(أ) القيادة الإقليمية للعاصمة: إن أفضل وصف للحالة الأمنية في كابول هو أنها هادئة، وأن قوات الأمن الوطني الأفغانية تحكم قبضتها على العاصمة. ومع ذلك، فحتى الإجراءات الأمنية الأكثر تشددا لا يمكن أن تمنع الهجمات التي يشنّها المتمردون أحيانا مثل الهجوم الانتحاري الذي وقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأودى بحياة عدة ضحايا من بينهم المفوّضة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان حميدة برمكي وعائلتها.

(ب) القيادة الإقليمية الشمالية: نجحت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، عبر عمليات التطهير التي نفذتها، في إخراج المتمردين من المناطق ذات الأهمية الرئيسية على صعيد الأمن في البلد، وتعمل حالياً على عرقلة حريتهم في التنقل وإفشال مساعيهم الرامية إلى تشتيت قوات الأمن الوطني والقوة الدولية من خلال زيادة وجودهم في الشمال.

(ج) القيادة الإقليمية الغربية: كان لاستمرار عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أثر كبير على حركة التمرد. فقد ظهر العديد من الفرص لإعادة الإدماج، وبخاصة في مقاطعتي بادغيس وفرح، مما قد يدلّ على أن خسائر المتمردين تؤثر على معنوياتهم واستعدادهم لمواصلة القتال ضد قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية.

(د) القيادة الإقليمية الجنوبية: أدّت العمليات الأمنية الكبيرة التي نُفذت في مدينة قندهار ومحيطها إلى تحسن الحالة الأمنية بشكل ملحوظ. وحالياً، أصبحت المسؤولية عن أمن مدينة قندهار إلى حد كبير في أيدي قوات الأمن الوطني الأفغانية، بمساعدة القوة الدولية.

(هـ) القيادة الإقليمية الجنوبية الغربية: نُفذت عمليات كبيرة مشتركة بين قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في المنطقة من أجل تأكيد سيطرة الحكومة. وتم تطهير عدد من مخابئ المتمردين التقليدية في مقاطعة هلمند، ويجري تدريجياً تطهير مخابئ المتمردين المتبقية. وقد بدأ تنفيذ عمليات من أجل ربط الفقاعة الأمنية في هلمند شرقا بمدينة قندهار، ولم تعد المقاطعات الرئيسية في هذه المنطقة تعتبر من المقاطعات الأكثر عنفا في الجنوب.

(و) القيادة الإقليمية الشرقية: لا يزال الجزء الشرقي من أفغانستان الذي يحدّ المناطق القبلية الباكستانية الخاضعة للإدارة الاتحادية منطقة هامة بالنسبة للمتمردين، إذ يمكنهم من خلاله الوصول إلى ملاذات خارجية ومناطق يستطيعون فيها إعادة التزود بالمؤن. وقد باشرت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية بتنفيذ عمليات لمنع المتمردين من التنقل بحرية في هذه المنطقة من أفغانستان بهدف قطع طرق الإمداد للمتمردين.

٦ - ولا تزال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أكبر تهديد تواجهه القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية وحكومة أفغانستان والمدنيين الأفغان. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، استثمرت القوة الدولية بشكل كبير في التصدي لهذا التهديد وذلك عن طريق كشف هذه الأجهزة وإزالتها، وتعطيل شبكات المتمردين، وتدريب قوات الأمن الوطني الأفغانية في مجال تقنيات مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وكل هذا يؤدي

إلى زيادة عمليات التطهير وإلى زيادة عدد الأجهزة التي يعثر عليها (وهو ما يمثل ٦٠ في المائة من جميع الحوادث المتصلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع). وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد مخابئ الأسلحة التي عثر عليها ارتفع بشكل ملحوظ في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقد يكون هذا مؤشراً على التعاون المتزايد من جانب السكان الأفغان.

قوات الأمن الوطني الأفغانية

٧ - أحرزت قوات الأمن الوطني الأفغانية تقدما ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وازدادت قدرات وطاقات وزارتي الدفاع والداخلية على تجنيد عناصرهما من أفراد الشرطة والجنود وتدريبهم وتجهيزهم ودعمهم. وما فتئت قدرة قوات الأمن الوطني الأفغانية في مجال التدريب تنمو، حيث يشارك قرابة ٣٠ ٠٠٠ فرد من الجنود وأفراد الشرطة حاليا في برامج تدريب مختلفة. وفي الوقت الحاضر، يخضع جميع أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية قبل تعيينهم، لتدريب أساسي يشمل تعلم مهارات الحفاظ على الحياة أثناء العمليات وتعزيز الكفاءة المهنية ومحو الأمية (بلغ عدد المسجلين في هذا البرنامج التدريبي قرابة ٤٧ ٠٠٠ شخص في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١). وقد انصب التركيز على تطوير المهارات القيادية الأفغانية، مما أدى إلى زيادة القدرة القيادية والمساءلة على جميع المستويات. ويشارك نحو ١ ٠٠٠ فرد من أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية في برامج تدريبية في ٢١ بلداً خارج أفغانستان ومن أصل ١٢ مدرسة فرعية لإعداد أفراد الجيش الوطني الأفغاني فتحت ١١ مدرسة أبوابها الآن في أفغانستان. وأخيرا، تمت زيادة المرتبات لتغطية تكاليف المعيشة، وأدى تحسين طرق التوزيع إلى تقليل احتمالات استشراء الفساد.

٨ - وباشرت المجموعة الثانية من الضابطات الأفغانيات العمل في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وشكّلت هؤلاء النساء ثاني مجموعة تلتحق بمدرسة إعداد الضباط التي تتبع نظاماً صارماً. ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة ناقصا بشكل كبير جداً حيث لا تشكّل النساء سوى ٠,٥ في المائة من قوات الأمن الوطني الأفغانية.

٩ - وقد مكّن التقدم المحرز في هذه المجالات الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية من تحقيق أهدافهما المتوخاة لعام ٢٠١٠ من حيث القوام والشروع في تحسين الكفاءة المهنية لقوات الأمن الوطني الأفغانية وزيادة قوامها ليصبح قوام الجيش الوطني الأفغاني ١٧١ ٦٠٠ فرد وقوام الشرطة الوطنية الأفغانية ١٣٤ ٠٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفيما يتعلق بعام ٢٠١١، فإن قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية ستحافظان على الزخم الذي تحقق خلال عام ٢٠١٠، وسوف تقومان بتعزيز جهودهما في مجال مواجهة تناقص عدد الأفراد والنقص في القياديين والفساد في

صفوف الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. وجميع هذه التحديات يمكن أن تؤدي بشدة إلى عرقلة التأهيل المهني وتأخير النمو وتقويض النوعية. غير أن الدافع الأبرز لنمو قوات الأمن الوطني الأفغانية وتحسن نوعيتها يتمثل في المساهمات الوطنية المقدَّمة من المدربين المؤهلين تأهيلا عاليا الذين، إن توفروا بأعداد كافية، سيمكّنون قوات الأمن الوطني الأفغانية في نهاية المطاف من أن تطوّر نظماً أمنية قائمة بذاتها ومؤسسات قادرة على الاستمرار. ويجري حالياً استعراض مدى النمو الذي ستشهده قوات الأمن الوطني الأفغانية في المستقبل، ويُتوقع أن يبت المجلس المشترك للتنسيق والرصد بهذا الشأن في ٨ آذار/مارس ٢٠١١.

الجيش الوطني الأفغاني

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نما الجيش الوطني الأفغاني فبلغ قوامه نحو ٠٠٠ ١٥٢ فرد منهم ٠٠٠ ٢٣ جندي وضابط كُلفوا بالمشاركة في برامج تدريب مختلفة اعتبارا من ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعموما، واصل الجيش الوطني الأفغاني إحراز تقدم باتجاه الوصول بقوامه إلى ٦٠٠ ١٧١ فرد، وهو هدفه المتوخى تحقيقه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

١١ - وبوجه عام، أحرز الجيش الوطني الأفغاني نجاحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما من حيث تنفيذ العمليات على نحو أكثر استقلالية أو من حيث الاضطلاع بدور قيادي في العمليات، وإحباط الهجمات المخطط لها، والرد على الهجمات المعقدة والتعامل مع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع/مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وهو ما أدى إلى زيادة ثقة الشعب الأفغاني بالجيش الوطني الأفغاني. لكن التفاؤل الذي ولدته هذه النجاحات شابته حوادث سلبية متفرقة تعرّض خلالها جنود القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى هجمات من جانب عناصر مارقة من قوات الأمن الوطني الأفغانية.

١٢ - وتشهد فعالية قوات الجيش الوطني الأفغاني تحسنا مستمرا. وتصنف نسبة تتجاوز ٦٥ في المائة من جميع الكتائب حاليا إما ''فعالة متى عملت مع خبراء استشاريين'' أو ''فعالة متى قُدمت لها المساعدة''، مقارنة بنسبة ٥١ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويمكن على الأرجح ربط هذا التطور بتحسن مماثل في نسبة الشراكة عموما حيث أن ٦٧ في المائة من جميع الكتائب هي الآن إما ''مرافقة'' أو ''شريكة'' مقارنة بنسبة ٥٥ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولا تزال عناصر الجيش الوطني الأفغاني العاملة في الميدان تواجه تحديات من حيث قدراتها التشغيلية في مجالات تخطيط شؤون الأفراد، وإدارة مركز العمليات التعبوية، والشؤون اللوجستية، والقيادة.

القوات الجوية الأفغانية

١٣ - تواصل القوات الجوية الأفغانية إحراز تقدم مطرد في زيادة قدراتها. وقد تلقت قيادة التدريب الجوي التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان دعما هاما في مجال التدريب من عدة دول. وستضيف هذه الأفرقة الوطنية خبرات وقدرات حيوية لنمو القوات الجوية الأفغانية وتأهيلها مهنيا. كما تلقت القوات الجوية الأفغانية أيضا مؤخرا ٨ طائرات عمودية جديدة من طراز Mi-17 ليصل العدد الإجمالي لهذه الطائرات إلى ٣٥ طائرة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان لدى القوات الجوية الأفغانية ٩ طائرات عمودية من طراز Mi-35 و ٣ طائرات من طراز An-32 و ٨ طائرات من طراز C-27.

١٤ - وزادت القوات الجوية الأفغانية قدرتها التشغيلية بتسييرها رحلات جوية روتينية للإجلاء الطبي بين قندهار وكابول. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، خطت العمليات الجوية للقوات الجوية الأفغانية خطوة بارزة إلى الأمام إذا نجحت في تقديم الدعم لرئيس أفغانستان خلال زياراته لمختلف أنحاء البلد.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٥ - خلال عام ٢٠١٠، ازداد قوام الشرطة الوطنية الأفغانية بما يقرب من ٠٠٠ ٢١، حيث بلغ عدد أفرادها قرابة ٨٥٦ ١١٦ فردا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبوجه عام، واصلت الشرطة الوطنية الأفغانية إحراز تقدم نحو تحقيق هدفها في الوصول بقوامها إلى ٠٠٠ ١٣٤ فرد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ويشارك نحو ٨٠٠ ٨ فرد من رجال الشرطة حاليا في برامج تدريب مختلفة.

١٦ - وتزداد فعالية قوات الشرطة الأفغانية باستمرار وقد تجاوزت نسبة عناصر الشرطة المشكلة الذين تم تصنيفهم حاليا على أنهم ''فعالون متى عملوا مع خبراء استشاريين'' أو ''فعالون متى قُدمت لهم المساعدة'' ٦٩ في المائة، مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٧ - وتتزايد قدرة قوات الشرطة الوطنية الأفغانية في مجال التدريب بشكل مستمر مع توسيع نطاق مراكز التدريب القائمة حيث يُتوقع أن يزداد عدد مقاعد التدريب من ٢٥٢ ١١ مقعدا إلى ٢٧٢ ١٥ مقعدا خلال الفصل المقبل. ويتم إنشاء مراكز تدريبية جديدة كما تجري إتاحة فرص للتدريب خارج البلد.

١٨ - ولا يزال التناقص الطبيعي في عدد العناصر يشكل أكبر تحد تواجهه الشرطة الوطنية الأفغانية، حيث أن معدل هذا التناقص كثيرا ما يتجاوز الهدف الشهري المحدد بنسبة ١,٤ في المائة، ولا سيما بالنسبة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني وشرطة الحدود الأفغانية. ولمعالجة التحديات المستمرة، قامت وزارة الداخلية بتنفيذ سياسات لمعالجة التناقص الطبيعي والفساد وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. وتم تعديل سياسات شؤون الموظفين لكفالة حصول جميع الموظفين المجندين حديثا على تدريب رسمي قبل تعيينهم. وأصبح الترتيب الآن هو ''التجنيد - التدريب - التعيين''. وباشرت بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، بالتعاون مع وزارة الداخلية، دورة مكثفة مدتها أربعة أسابيع لتعليم المجندين للشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني القراءة والكتابة قبل بداية برنامج التلقين العادي. وقد نتج عن هذه المبادرة زيادة كبيرة في التجنيد عن طريق تأهيل مجموعة من المرشحين أكبر كثيرا لم تكن متاحة سابقا للشرطة الوطنية الأفغانية للنظام المدني.

القدرات المؤسسية

١٩ - شهد هذا الفصل من العام استمرار إحراز تقدم على صعيد تنمية القدرات المؤسسية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية. وقد أدخلت وزارة الدفاع تغييرات جوهرية من أجل زيادة المساءلة وتحسين الكفاءة وبناء الأمن. وتدعم التغيير قوانين جديدة تهدف إلى تحسين سياسات شؤون الأفراد مثل القانون الأساسي المتعلق بالضباط وضباط الصف وأنظمة جديدة لتحسين معدلات الاحتفاظ بالموظفين وتبادل المعلومات والتعاون. وقد استعيض عن عدد من القادة الرفيعي المستوى في وزارة الداخلية مما أدى إلى زيادة التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. وحصلت تغييرات إيجابية إضافية تتمثل في استمرار اتساع رقعة الأنشطة اللوجستية لوزارة الداخلية تشمل البلد بأسره.

٢٠ - وستشكل استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية التي جرى تنقيحها وإصدارها مؤخرا إطارا ضروريا ومرنا لبناء نظام الشرطة الأفغانية في المستقبل. وتحدد الاستراتيجية أهداف التطوير المستمر للشرطة وأنشطة إنفاذ القانون والنظام المرتبط بها بما في ذلك الأولويات الست التي حددتها وزارة الداخلية للسنوات الخمس المقبلة، ألا وهي:

(أ) التدريب والتعليم؛

(ب) تنمية المهارات القيادية في صفوف الشرطة؛

(ج) مكافحة الفساد (بما في ذلك وضع مدونة قواعد السلوك والأخلاق للشرطة)؛

(د) تحسين مستويات المعيشة وبيئة العمل للشرطة؛

(هـ) مراجعة وتعديل ''التشكيل''؛

(و) وضع نظام للمكافآت والعقوبات لضمان قدر أكبر من المساءلة.

شركات الأمن الخاصة

٢١ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعلنت وزارة الداخلية أن بإمكان شركات الأمن الخاصة القانونية المتبقية البالغ عددها ٥٢ شركة أن تواصل العمل في أفغانستان، شرط تقيدها ببعض الأنظمة ورغم بعض أوجه عدم اليقين بشأن مستقبلها. ومن الأهمية بمكان أن شركات الأمن الخاصة التي توفر حراسة ثابتة للسفارات والمواقع الرئيسية التابعة للمجتمع الدولي لا تزال، على ما يبدو، معفاة من الحظر. وقد يؤدي حلّ الشركات الأمنية الخاصة، بالنسبة للكثير من المجموعات والمنظمات والحكومات الأجنبية، إلى الحد من المشاريع الإنمائية وعرقلة سير أعمال منظمات الإغاثة. وتعمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية مع حكومة أفغانستان لوضع حل مقبول يقرّب وجهات النظر بين الأطراف ويشجع على تقليل الاعتماد على شركات الأمن الخاصة وعلى زيادة الاستعانة بخدمات قوة الحماية العامة الأفغانية الحديثة العهد التابعة لوزارة الداخلية.

الشرطة الأفغانية المحلية

٢٢ - أخذت مبادرة الشرطة الأفغانية المحلية المتنامية، تحت إشراف وزارة الداخلية، تكتسب زخما مع تزايد أعداد المواقع وزيادة المسؤولية الملقاة على عاتق السلطات الأفغانية. وتضم الشرطة الأفغانية المحلية، بوضعها الحالي، ١٦ مركزا تشغيليا، يبلغ مجموع المجندين فيها قرابة ٣ ١٥٠ عنصرا من أفراد الشرطة الأفغانية المحلية. وتعمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف، جنبا إلى جنب مع وزارة الداخلية، لتحديد الموارد اللازمة للعمل في إطار من الشراكة الفعالة مع ١٠ ٠٠٠ عنصر من أفراد الشرطة الأفغانية المحلية أذنت الرئاسة الأفغانية بتجنيدهم.

الخسائر البشرية في صفوف المدنيين

٢٣ - لا يزال العدد الإجمالي للخسائر البشرية في صفوف المدنيين مستمرا في الانخفاض، تبعا للاتجاه الموسمي؛ وشهد عدد الضحايا المدنيين الذين أصيبوا نتيجة عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية انخفاضا طفيفا مقارنة بعام ٢٠٠٩. غير أن عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الذين سقطوا خلال هذا الفصل نتيجة عمليات القوة الدولية شهد زيادة

طفيفة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ولا تزال القوة الدولية للمساعدة الأمنية ملتزمة بالحد من الحوادث التي توقع ضحايا بين المدنيين. وتسبب المتمردون بأكثر من ٨٤ في المائة من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الأفغان.

مكافحة المخدرات

٢٤ - أُحرز تقدم في خفض إنتاج المخدرات في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. غير أن ارتفاع أسعار الأفيون سيولد ضغوطا اقتصادية قوية لزيادة زراعة الخشخاش في عام ٢٠١١. وفي العام الماضي، تم على الصعيد المحلي ضبط كميات كبيرة من المخدرات، غير أن آفة الخشخاش كانت العامل الأبرز الذي قلل من إنتاج الأفيون. وفي حين تتفاوت التقديرات، فإن الأرباح التي تُجنى من المخدرات لا تزال تشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل المحلية للمتمردين. وتتطلب أنشطة مكافحة المخدرات ممارسة ضغط مستمر من جانب حكومة أفغانستان، وتقديم دعم دولي ودعم من القوة الدولية من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مكافحة المخدرات وزيادة هذه المكاسب.

٢٥ - غير أن توفير وتعزيز سبل عيش بديلة لزراعة الأفيون اقتصر إلى حد بعيد على البرامج التي تحفز على زراعة محاصيل بديلة مشروعة. ويعد القمح والزعفران اثنين من أبرز المحاصيل ضمن مجموعة متنوعة واسعة النطاق من المحاصيل المشروعة. وعلاوة على ذلك، فقد أيّد نهج إقليمي يضم الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى اتباع استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات تركز على مبادرات تحقيق العدالة، وخفض الطلب على المخدرات، وعمليات إنفاذ القانون، وتوفير الرعاية الطبية.

الإدارة

٢٦ - كان من شأن تحسن البيئة الأمنية، الذي تحقق في المراكز السكانية الرئيسية وفي محيطها بفضل جهود قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، أن ولّد فرصا إضافية لتطوير الإدارة المحلية. وتجدر الإشارة، فيما يتعلق بالفترة المشمولة، إلى ما يلي:

(أ) أظهرت جهود التوعية التي بذلتها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وحكومة أفغانستان في الجنوب بعض علامات التحسن من حيث رفع المستويات المتدنية الحالية للإدارة على صعيد المقاطعات. وبإمكان الأعداد المتزايدة من حكام المقاطعات ورؤساء أقسام الشرطة والوسطاء وأعضاء النيابة العامة المعيّنين حديثا أن تعمل، تحت إشراف مجالس الشورى المحلية، على تحسين الشروط اللازمة لتزويد السكان بالخيارات الحكومية الملائمة لتسوية المنازعات؛

(ب) وتعمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية في إطار من التنسيق الوثيق مع مختلف الوزارات في كابول للمساعدة في تزويد المستويات دون الوطنية بأدوات وسلطات إضافية لتوسيع قطاع الخدمة المدنية. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، تخرجت الدفعة الأولى من معهد الخدمة المدنية الأفغاني التي ضمت أكثر من ٢٠٠ ٣ طالب من مختلف أنحاء أفغانستان؛

(ج) ويعتقد عدد متزايد من الأفغان أن حكومة أفغانستان تسير في الاتجاه الصحيح مقارنة بما كان عليه الحال قبل ستة أشهر. ويرى ٧٤ في المائة من الأفغان أن لدى حكومة أفغانستان لديها نفوذا أكبر في قراهم مقارنة بنسبة ٦٨ في المائة في منتصف عام ٢٠١٠. ورغم أن أقل من ٥٠ في المائة من الأفغان يعتقدون أن حكومة أفغانستان قادرة حاليا على الاضطلاع بمسؤولياتها، فإن المزيد من الناس على ما يبدو أصبحوا أكثر ثقة (٤٦ في المائة) بقدرتها على ضمان الأمن.

(د) وفي المناطق التي يعدّ الوضع الأمني فيها جيدا أو يشهد تحسنا، يميل الناس إلى أن يكونوا أكثر ارتياحا لنوعية حياتهم عموما وأكثر ثقة في قدرة حكومة أفغانستان عموما على الاضطلاع بمسؤولياتها. وينعكس أداء المؤسسات الحكومية على الصعيد المحلي وعلى صعيدي المناطق والمقاطعات في نظرة الشعب إلى الحكومة المركزية.

٢٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في فرص إعادة إدماج المتمردين تعزى إلى أثر حملة مكافحة التمرد، وزيادة وتيرة عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية، وزيادة بروز برنامج أفغانستان لإحلال السلام وإعادة الإدماج. وقد ازدادت نسبة الوعي الذي ينشره برنامج أفغانستان لإحلال السلام وإعادة الإدماج نتيجة لعمل المجلس الأعلى للسلام مع حكام المقاطعات وتحسين الدعم من جانب حكومة أفغانستان. وفي استطلاع للرأي أجري مؤخرا، أفاد ٧٠ في المائة من الشعب الأفغاني بأنهم سيرحبون بعودة المتمردين إلى المجتمع إذا توقفوا عن القتال.

٢٨ - وقد ظلت أفرقة إعادة إعمار المقاطعات تسعى إلى التعاون مع السلطات الأفغانية على جميع مستويات الحكم لكي تهيئ تدريجيا الشروط الواجب توافرها مسبقا لانتقال المسؤولية إلى السلطات الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس الانتقالي المشترك بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي على وضع مبادئ توجيهية لأفرقة إعادة إعمار المقاطعات من أجل الوصول تدريجيا إلى قيادة مدنية.

التنمية

٢٩ - ظلت هذه الفترة المشمولة بالتقرير، في إطار التقدم التشغيلي الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية، تشهد تحسنا في تنسيق الجهود المبذولة في مجال الأمن والتنمية. ورغم وجود إمكانات كبيرة في أفغانستان، لم تشهد الفترة المشمولة بهذا التقرير سوى تحسن اقتصادي فعلي طفيف. وتجدر الإشارة، فيما يتعلق بالفترة المشمولة، إلى ما يلي:

(أ) بدعم من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بدأت وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية الأفغانية برنامجا لتوزيع بذور القمح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لإعطاء كل مزارع من المزارعين الأفغان البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٦٠ مزارع ٥٠ كيلوغراما من البذور و ١٥٠ كليوغراما من الأسمدة؛

(ب) وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، وقّع قادة تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند اتفاقا حكوميا دوليا بشأن مشروع أنابيب الغاز العابرة لأفغانستان. وسيوفر هذا المشروع في نهاية المطاف آلافا من فرص العمل الجديدة للأفغان ويلبي احتياجات الدولة في مجال الطاقة، ويقدم في نهاية المطاف دعما كبيرا للتحسينات التي تحققت في قطاع الأمن؛

(ج) وفي مدينة قندهار، شغّل المرفق الوطني الأفغاني للكهرباء، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المحطة الأولى من محطتين لتوليد الطاقة، باستخدام الديزل، تبلغ قوة كل منهما ١٠ ميغاوات. وسوف يوفر هذا المشروع الهام الذي يحظى بدعم القوة الدولية للمساعدة الأمنية، إمدادا مستمرا بما مقداره ٨ ميغاوات من الطاقة لمدة لا تقل عن ١٦ ساعة يوميا في جميع أنحاء المدينة. ومن شأن تحسين البنى التحتية الكهربائية، وما يلازمها من زيادة في فرص العمل والفرص الاقتصادية، أن يعزز المكاسب الأمنية التي تحققت إذ سيثبت للشعب أن حكومة أفغانستان قادرة على تقديم خدمات يعجز المتمردون عن تقديمها.

(د) وأصبحت صناعة التعدين صناعة واعدة إلى حد بعيد باستدامة التنمية الاقتصادية، حيث تُقدر قيمة الموارد المعدنية غير المستغلة بثلاثة تريليونات دولار. وتشكل الزيادة المحققة في إيرادات حكومة أفغانستان أول علامة على استدامة الأوضاع المالية في الأجل المتوسط. غير أن هذا السياق الاقتصادي الإيجابي الناتج عن المناخ الأمني المؤاتي في العديد من المناطق لا يزال هشا.

٣٠ - وتم مرة أخرى تسليط الضوء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الصلة الواضحة بين الأمن والحكم والتنمية. فيجب اتخاذ خطوات متزامنة إلى الأمام في المجالات الثلاثة من أجل دعم انتقال المسؤولية إلى السلطات الأفغانية وتمكينها من تولي القيادة الأمنية بفعالية في عام ٢٠١٤.